PROVISIONAL

A/PV.2298
26 November 1974
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والثامنة والتسعين

المنعقد بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ٢٦ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد بوتفليقه (الجزائر)

ثم : السيد ناندا (نائب الرئيس) (زامبيا)

- اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية ، للوحدة الوطنية لكمبوديا (٢٥)

(أ) مشروع القرار A/L.733 and Add.1 and 2

(ب) مشروع القرار A/L.737/Rev.1

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات" :

Chief of the Official Records Editing Section Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70371/A

Digitized by UNOG Library

بند (٢٥)

اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا :

(أ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : أفغانستان ، ألبانيا ، بوروندى ، تشاد ، توغو ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، داهومي ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا — بيساو ، فولتا العليا ، كوبا ، الكونغو ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، موريتانيا ، النيجر ، اليمن ، اليمن الديموقراطية ، يوغسلافيا . (A/L.733 and Add.1 and 2)

(ب) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، اندونيسيا ، أوروغواي ، بارغواي ، بربادوس ، بوليفيا ، تايلند ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، سنغافورة ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، اليابان . (A/L.737/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : في هذا الصباح ستبدأ الجمعية العامة في فحص البند ٢٥ من جدول الأعمال ، وعنوانه "اقرار الحقوق المشروعة في الامم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ". ان الجمعية العامة قد عرض عليها مشروعا قرارين وهما المعروضان بالوثيقتين A/L.733 and Add.1 and 2 و A/L.733/Rev.1 ، وفي هذا الصدد تلقينا خطابا من الممثل الدائم لتايلاند (A/9875) ، وان أوغندا قد ضمت صوتها الى مقدمي مشروع القرار المعروض بالوثيقة A/L.733,and Add.1 and 2.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول أريد أن أذكر بأن قائمة المتحدثين في هذا البند ستغلق هذا اليوم في الساعة السادسة مساء ، ويبدو أن ذلك شيء ضرورى بالنسبة اليّ لتنظيم أعمالنا ، فان لم يكن هناك أى اعتراض ، فاني سأعتبر أن الجمعية العامة قد قررت أن تقفل قائمة المتحدثين بعد الظهر في الساعة السادسة مساء .

اذن ، تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

السيد راحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : لما كنت أول متحدث في هذه المناقشة فلن يفوتني أن أقول أننا أحسسنا بأسى كبير عندما علمنا بموت أوثانت . ان شخصية أوثانت كانت قد أصبحت أليفة معروفة لنا في هذه الدار وكانت صورته قد أقترنت بمنظمة الأمم المتحدة حتى أنه بعد أن تقاعد وترك الأمم المتحدة كانت تبدو دائما موجوده بيننا ، بابتسامتها الطيبة بالانسانية والتي كانت تحمل علامة العظمة في التواضع . وأريد أن أضم صوت وفدى الى من عبروا عن حزنهم بالجمعية العامة وكذلك الى التعزية التي قدمت هنا لأسرة الفقيد العظيم والى البعثة الدائمة لبورما ولشعب الجمهورية الاشتراكية لاتحاد بورما وحكومته .

ان الجمعية العامة تستأنف اليوم المناقشة التي بدأتها في الدورة الثامنة والعشرين بشأن اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا وهذه المناقشة كما تتذكرون كانت قد أجلت عندما كانت قد قاربت نهايتها في الوقت الذى كان على الجمعية أن تبت في مشروع القرار الذى قدمناه هنا من هذه المنصة .

ان مناورة الاجراءات التي لجيء اليها لمنع الجمعية من اتخاذ قرار قد تكون شيئا يستخدم عادة ووسيلة لم يلجأ اليها للمرة الأولى ، فلم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتأخر فيها حل مشكلة سياسية عن طريق حيل من هذا القبيل . ولكنها لن تعود بأى نفع على من يعترضون على مساعينا بل هي تسهم على العكس من ذلك في توضيح عدالة موقفنا .

فليس هنا من يستطيع الادعاء أن الأوضاع اليوم أكثر مواتاة لتسوية مرضية . بينما قد زاد التوتر في داخل كمبوديا وانتشر السخط فامتد الى طبقات متزايدة الاتساع من شعب كمبوديا الذى بدأ يتجاسر فيبدى معارضته للنظام غير القانوني للون نول علنا بالرغم من النظام البوليسي الذى فرض وأقيم في بنوم بن .

وليس من الضرورى أن أذكر الحجج التي عرضتها باسهاب من قبل أثناء دورتنا الأخيرة لتبرير مبادرتنا ودعوة الجمعية الى اتخاذ قرار في اطار مسؤوليتها وتمشيا مع الرغبة الحقيقية لشعب كمبوديا .

ولكني سأقتنع بأن أكرر ما قلته في ختام الكلمة التي ألقيتها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ :

"ان المشكلة المطروحة على الجمعية العامة هي في الحقيقة بسيطة للغاية بالرغم من تعقد المفاهيم التي تنطوى عليها ، وبالرغم من المحاولات التي يبذلها البعض لكي يدخلوا فيها عناصر تثير البلبلة ".

Digitized by UNOG Library

فان سمح لي بأن ألخص بعبارات دقيقة النتائج التي استخلصت من تحليل الأوضاع التي كانت موضوعا لمناقشاتنا فاني سأقول مايلي :

Digitized by UNOG Library

"أولا ، حتى اذار/مارس ١٩٧٠ ، كانت كمبوديا تطبق سياسة حياد عرضتها لضغوط من قبل الولايات المتحدة والى عدة اعتداءات على سيادتها ، وباستثناء تلك الصعوبات الخارجية فان حكومة الأمير سيهانوك لم تكن تواجه على الصعيد الداخلي أى معارضة كان يمكن أن تؤدى الى قلب نظام الحكم .

"ثانيا ، ان الانقلاب الذى حدث في آذار/مارس ١٩٧٠ قد تم بتحريض أجنبي وعلاوة على ذلك ، قد حدث في غياب الأمير سيهانوك .

"ثالثا ، أن تغيير نظام الحكم الذى حدث نتيجة لذلك ، لم يقبله الأمير سيهانوك الذى كوّن حكومة للوحدة الوطنية وشرع في كفاح لتحرير البلاد ، كما لم يقبله شعب كمبوديا الذى قدّم كل تأييده لهذا الكفاح . كما لم يقبله عدد كبير من البلاد في العالم الذين استمروا في الاعتراف بحكومة سيهانوك وحدها .

"رابعا ، ان حكومة سيهانوك التي يقيم أعضاؤها كلهم في كمبوديا باستثناء وزير الخارجية تسيطر الآن على ٩٠ في المائة من أراضي كمبوديا وتحكم ٨٠ في المائة من سكان كمبوديا .

"خامسا ، في هذه الأوضاع فان وفد الحكومة غير الشرعية للون نول لا يمثل في منظمتنا الا المجموعة التي تحتفظ بالحكم في مدينة بنوم بن ولا يمكن لهذا الوفد أن يتكلم بشكل مقبول أو يعمل بأسم شعب كمبوديا ، ويجب بالاضافة الى ذلك أن نشير الى أن تفويض هذا الوفد يعترض عليه كل عام من قبل وفود يتزايد عددها في هذه الجمعية .

"سادسا ، من واجب الجمعية ، بناء على ذلك ، أن تعيد مقعد كمبوديا الى ممثلي حكومة سيهانوك نظرا لأنهم الناطق الوحيد الحقيقي باسم الشعب الكمبودى . وان الجمعية العامة اذا اتخذت هذا القرار ، فانها لن تحل محل شعب كمبوديا في اختيار حكامه ، بل هي ستقتصر على تأكيد الاختيار الذى قام به شعب كمبوديا ، وهو أختيار لا يمكن أن يتجاهله الا من يجدون من المفيد أن تستمر الأزمة الراهنة وأن توضع كمبوديا في خدمة المصالح الأجنبية ، وان الجمعية العامة باتخاذها هذا القرار سوف تسهل حل مشكلة كمبوديا وذلك لازالة اللبس الذى هو نفسه أساس هذه المأساة . وباتخاذ هذا القرار فان الجمعية تستعيد سلطتها وهيبتها وذلك بتأمين التمثيل الحقيقي للشعوب التي تتألف منها ".

(2188th meeting, p. 22)

Digitized by UNOG Library

هذا هو ما قلته منذ عام . والآن اليوم ، فاني لا أرى أى داع لادخال أى تغيير على ما قلته ، ففي ظرف عام لم يحدث تطور في الأوضاع في كمبوديا وان ما دار في تلك البلاد من أحداث أكـــد التحليل الذى أشرت اليه .

وفيما يتعلق بشعب كمبوديا ، أولا ، ومعارضته لنظام لون نول ، فان معارضته لهذا النظـام قد ظهرت على نحو أوضح وأقوى مما كان . ان الفساد والدكتاتورية والقمع والافتقار الى الكفـــاءة والثروات الضخمة التي حققها الحكام بالقياس الى البؤس الذى لا يمكن وصفه ، والذى لم يسبق لـــه مثيل ، والذى تعاني منه الجماهير ، كل ذلك قد أحدث استياء متزايد الخطورة ، وأن مظاهـــرات الاحتجاج قد تعددت وخاصة في محافل الطلبة والأوساط الجماعية . بل أن أكثر الصحافة تأييـــدا لحكام بنوم بن . لم تستطع أن تخفي أهمية تلك المظاهرات ولا أن تسكت عن مغزاها ودلالتها .

وبينما يستمر هذا التفكك الذى لا مفر منه ، نجد أن الادارة التي انشأتها حكومة الوحـــدة الوطنية في الأراضي التي تم تحريرها قد بدأت تنظم على كافة المستويات وفي مختلف المجالات وذلك بجانب الجهود العسكرية التي تواصل الحاق الهزيمة بقوات لون نول ، بالرغم من تأييد الولايـــات المتحدة وما تزوّد به جيش لون نول ، من عتاد وامكانيات .

وليس بالطبع من الضرورى ان نفرض على شعب كمبوديا عاما اضافيا من المعاناة والصراع لكـــي نفهم اختياره الذى لا لبس فيه والذى قام به منذ استولى نظام غير مشروع على السلطة في بنوم بـــن ، مما وضع حدا لاستقلال شعب كمبوديا ولسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها كمبوديا ، فقد ضحى بهذين الأمرين من أجل مواصلة العدوان الاستعمارى الامريكي في فيتنام ، لأن حرب كمبوديا في الحقيقـــة ليست حربا مدنية كمبودية .

Digitized by UNOG Library

بل هي حرب عدوانية من نوع استعماري جديد ضد كمبوديا المستقلة ذات السيادة وغير المنحازة . ان الصحافة الامريكية نفسها قد كشفت عن حقائق لا تترك أى شك في الدور الذى لعبته حكومة نيكسون من أجل قلب حكومة سيهانوك حتى تجعل عملية الحرب الموجهة ضد فيتنام تمتد الى كمبوديا ، ولهذا فان الأوضاع التي نشأت على هذا النحو في كمبوديا تهم المجتمع الدولي بأسره ومنظمتنا بشكل خاص ، ومن واجب جمعيتنا أن تبحث هذه المشكلة وأن تتخذ قرارا في هذا الشأن ، بل أن من واجبها أيضا أن تتخذ موقفا يتفق مع رسالتها . ان الجمعية ليس من حقها أن تتردد لحظة واحدة بين تأييد العدوان الأجنبي وبين تأييد الرغبة الشعبية . ان العدالة في هذه الحالة لا يمكن أن توجد على مسافة متساوية بين هاتين الرغبتين .

ولهذا فنحن نطلب من الجمعية العامة أن تساعد شعب كمبوديا على أن يعبر عن اختياره الحر في هذه المنظمة نفسها بدلا من أن يكون ممثلا كما هو الوضع الآن ، عن طريق حكومة خضعت للمصالح الأجنبية وكان هذا الخضوع سبب وجودها وشرط بقائها . ان هذا الاغتصاب لتمثيل شعب كمبوديا هو بلورة لذلك العدوان الأجنبي على صعيد المنظمة ، وهو عدوان لا يزال شعب كمبوديا خاضعا له ، وبتصويب هذه الأوضاع وباعطاء شعب كمبوديا المقعد الذى حرم منه على نحو جائر ، فان الجمعية العامة لن تحل بالطبع مشكلة كمبوديا ولكنها ستكون قد نبذت كل تسامح مع عدوان اجرامي ، وستكون قد سمحت على مستواها على الأقل بتحقيق التعبير الحر لشعب يراد اسكاته .

وقد أراد البعض أن يقول لنا في هذه الجمعية أنه لا يجب أن نهتم بمشكلة كمبوديا ، نظرا لأنها تهم في المقام الأول الدول المجاورة ، التي تستطيع أفضل منا أن تفهم معطيات المشكلة وان تتلمس حلا لها ، ولقد اعترضنا على هذه الحجة ودحضنا هذه الادعاءات ، التي كان يمكن أن تكون مقبولة لو أنها تعلقت بمسألة ذات طابع محلي في منطقة جغرافية صرفة . غير أن هذه الحجج تصبح غير مقبولة بل مشتبها فيها عندما يتعلق الأمر بأوضاع تهدد حرية شعب وسيادته . بل تهدد المبادئ نفسها التي أقمنا عليها مشاركتنا في الحياة الدولية . ان العدوان على شعب كمبوديا ، ليس مسألة تهم بلاد المنطقة وحدها بل هي تعنينا جميعا ، فنحن من حقنا ، كلنا ، أن نحس بالقلق ازاءها ومن واجبنا جميعا أن نعبر عن تضامننا التام ازاء كمبوديا .

Digitized by UNOG Library

ومن بين البلاد التي اشتركت في هذا المسعى بعض البلاد التي تربطها بنا علاقات مودة نريد أن ننوه بها ، وهي تجعلنا لا نستبيح لأنفسنا بأن نشك في اخلاصها غير أننا نريد أن نقول لهذه البلاد أنها اذا كانت ترى أن تدخلنا في مشكلة كمبوديا شيء له أضراره ، بالرغم من أن هذا التدخل يقوم على مبادئ تشاركنا تلك الدول في الايمان بها وبالرغم من أن هذا التدخل لا يهتم الا بمصالح شعب كمبوديا نفسه ، فكيف اذن استطاعت هذه البلاد أن تقبل أو أن توافق أو أن تساعد التدخل الامريكي ليس فقط في كمبوديا بل في المنطقة بأسرها ؟ كيف قبلت ذلك ؟ . وبالاضافة الى ذلك : هل هذا الموقف الذى اتخذته تلك الدول ، مستقل تمام الاستقلال عن التدخل الامريكي المستمر ؟ اننا نراهن على أن مشروع القرار الذى تقدمه تلك الدول للجمعية ، لو تم التصويت عليه فان هذا المشروع سيحصل بالطبع على تأييد الولايات المتحدة الامريكية ، اننا نراهن على ذلك .

ان مشروع القرار المذكور ليس الا محاولة لتأجيل المناقشة ، ويجب ألا يخطيء أحد في فهم ذلك . انها محاولة تريد أن تتفادى أن تتخذ الجمعية قرارا ، وهو مشروع قرار يريد أن يتيح لحكومة لون نول أن تواصل شغل مقعد لا تمثل فيه هذه الحكومة الا نفسها ، فاذا كانت مسألة تمثيل كمبوديا بالأمم المتحدة قد قيدت بجدول الأعمال بأغلبية ٦٩ صوت ضد ٢٤ فان ذلك يرجع الى ان أعضاء الجمعية يرون أنه من الضرورى بحث هذه المشكلة ، وأن من حقهم اتخاذ قرار واضح في هذا الشأن . ان اقتراح التأجيل الذى تم اللجوء اليه خلال دورتنا الماضية ومشروع القرار الذى عرض هذا العام ليس لهما الا هدف واحد وهو حرمان الجمعية من المزايا التي أقرت لنفسها بها .

ونحن نرى أن طلب الأولوية الذى اشترك في تقديمه أصحاب مشروع القرار المذكور ، لكي يتم التصويت على مشروعهم ، قبل كل مشروع آخر وفقا للبند السابق ذكره ، هذا الطلب يكشف عن حالة الأفكار والنوايا المتوفرة لدى تلك الوفود وسوف نعود الى ذلك بعد نهاية المناقشة عندما تبحث الجمعية طريقة التصويت ، ولكن يجب أن نقول أن هذا الطلب الذى ورد فيه أنه يجب اعطاء مشروع القرار المذكور أولوية بحيث يجرى التصويت عليه قبل أى مشروع آخر تحت البند المذكور أعلاه وأى مسألة موضوعية أو اجرائية تتصل بهذا البند ليكشف ضميرا مرتاحا .

ونحن نستنكر تلك المناورات وندعو الجمعية الى احباطها والى أن تعبر عن رأيها بدون أى التباس في مشروع القرار الذى قدمناه اليها منذ عام والذى ورد في الوثيقة رقم A/L.733.

Digitized by UNOG Library

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : بعد ظهر الأمس ، تكلّم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بصفته ممثل البلد المضيف وقال بشأن موت أوثانت الأمين العام الثالث للأمم المتحدة "اننا فقدنا اليوم رجلا من كبار رجال هذا القرن العشرين" (2297th meeting,P.18-20) ، ولم يسترق الاستماع الى حقيقة بهذا القدر من الوضوح في هذه القاعة ، فقد كان أوثانت رجلا عظيما ، ضحّى بحياته في خدمة المثل العليا للسلام والعدالة التي هي أساس الأمم المتحدة نفسها ، ان التاريخ سيتحدث يوما عن الأعمال التي قام بها هذا الرجل الشجاع ، تلك الأعمال النزيهة ذات الطابع الانساني العظيم .

ان وفدي يريد أن يضم صوته الى تلك الاشادة التي أعربت عنها ياسيدي الرئيس بالفقيد العظيم ، والتي أعرب عنها أيضا ممثلوا المجموعات الجغرافية عندما أبنوا ذلك الرجل العظيم الذي فقدناه ، وباسم شعب السنغال وحكومته ، فاني أرجو وفد بورما أن يتفضل بقبول وتبليغ حكومة الجمهورية الاشتراكية لبورما ، ولزوجة الفقيد ، ولأسرته تعازينا الخالصة ، فليتغمده الله برحمته .

في أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة لمنظمتنا ، طلبت بعض الوفود ومنها وفد بلادي ادراج بند في جدول أعمال الجمعية بشأن "اقرار الحقوق المشروعة لحكومة الاتحاد الوطني لكمبوديا بمنظمة الأمم المتحدة" ، وقد نجحت في مطلبها ، وعندما تمّ ذلك ، فان جمعيتنا أرادت أن تضع حدا لموقف غير طبيعي شائن ، وهو وجود ممثلي النظام غير المشروع الموجود في بنوم بن في اجتماعاتنا ، وذلك بعد الانقلاب الذي تم في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، وهذا وضع قد ترتب على العدوان الأمريكي على بلاد خمير ، وكذلك العدوان على جنوب فيتنام .

وان المناقشات في هذا الشأن التي بدأت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، استمرت حتى ٥ كانون الاول/ديسمبر ، ولكن بعد مناورات غامضة قررت الجمعية تأجيل بحث المسألة حتى الدورة القادمة ، ولهذا فقد دعينا الى بحث هذه المسألة هذا العام .

وبتشجيع اتخاذ هذا القرار ، كان البعض يريدون منح مهلة اضافية لحكام بنوم بن حتى يسمحوا لهم بتصحيح الأوضاع اليائسة التي يوجدون فيها ، بفضل المساعدة الضخمة المتزايدة التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لهم ، ولكنهم لم يأخذوا في الحسبان اصرار شعب كمبوديا على الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني ، واستعداده لبذل كافة التضحيات ، ومنذ ذلك الحين فان

Digitized by UNOG Library

الأوضاع قد تفاقمت ، وبناء على ذلك زادت آلام هذا الشعب الباسل الى حد لا يطاق ، وخلال مناقشات العام الماضي فان مختلف المتحدثين الذين اتيح لهم التكلّم قد أثبتوا بشكل لا يمكن دحضه التدخل السافر الدائم للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لكمبوديا ، واستنكروا بقوة ذلك العدوان المسلح الذى قامت به تلك الدولة الكبرى على دولة صغيرة مسالمة محايدة غير منحازة ، وفي هذا السياق أجد من المناسب للأسف الاشارة بأن القرارات التي اتخذت في هذا الصدد ، يبدو أنها شجعت بعض القرصنة الدولية التي كان الانقلاب الذى حدث في قبرص واحدا من مظاهرها المؤسفة .

منذ ١٨ آذار/مارس من عام ١٩٧٠ ، ذلك التاريخ الذى حدث فيه انقلاب دبّر من الخارج من أجل قلب حكومة كمبوديا الشرعية ، فان الأوضاع قد اتضحت الى حد كبير ، فليس هناك من يشك في أن قرار البرلمان في خمير الذى خلع الأمير نورودوم سيهانوك لم يكن الا خدعة مؤسفة ، وأنها عملية تمّت تحت تهديد الأسلحة ، وأن دستور كمبوديا لسنة ١٩٤٧ لم يكن يعطي لهذا البرلمان أى سلطة لقلب رئيس الدولة ، واذا كان هذا البرلمان ، كما يدّعي البعض ـ قد قام بذلك دون أى تدخل خارجي ، واختار حكومة لون نول ، فلماذا تعجل لون نول بحل هذا البرلمان ؟ ، انه فعل ذلك لكي يحل محله جمعية أكثر طاعة وأكثر مرونه ، انه ليس هناك من يشك في أن غزو كمبوديا قد حدث بعد ذلك بأقل من ستة أسابيع في ٣٠ نيسان/ابريل من عام ١٩٧٠ ، عندما دخل الى ذلك البلد ١١٠٠٠٠ جندى أمريكي ومن سايجون ، وان ذلك قد تم لكي ينقذ تلك الحكومة الصورية من الضياع عندما سخط عليها شعب بأسره .

وان لونج بوريه ، الرئيس الأول لتلك الجمهورية الخميرية المزعومة عندما تكلّم ، قد أزال بعض الشكوك التي قد كانت موجودة في بعض العقول ، عندما أكد حقيقة الغزو الأمريكي السايغوني الذى تم في ٣٠ نيسان/ابريل ، بل أنه بلغت به السذاجة أو الصفاقة حدا جعله يبرّر الغارات القاسية القتّالة التي تعرّض لها ذلك الشعب في النصف الأول من سنة ١٩٧٣ ، وسأقتبس ما قاله في هذا الشأن :

Digitized by UNOG Library

" حقيقي أنه حتى ١٥ آب/أغسطس من عام ١٩٧٣ استفدنا من التأييد التكتيكي الجوي الأمريكي ، وقد سمح ذلك لجيشنا بأن ينظم نفسه وأن يزود بالتجهيزات وأن يبلغ عدده ٢٥٠٠٠ جندي ... ولم نقم بذلك بسرور ، ولكن الضرورة دعت الى ذلك ، دعتنا الى قبول هذا التأييد الجوي ، لأن الضحايا - تلك الغارات - الذين كانوا موجودين في الجهة الأخرى ، كانوا اخواننا ". (2263 rd meeting,p.22)

Digitized by UNOG Library

فاذا أخذنا في الاعتبار تطور الأوضاع منذ نهاية كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ ، حيث تمت اتفاقات باريس بشأن فيتنام ، الى ١٥ آب/أغسطس من هذا العام ، فاننا نجد أنه قد ألقيت على كمبوديا عدد من القنابل أكثر من القنابل التي تعرضت لها اليابان والمملكة المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية . وهكذا فاننا نجد أن السيد لونج بوريه تكلم عن " الروح العائلية " ويقول ان تلك كانت " ضرورة " هي التي دفعت " الحكومة " لقبول أعمال الابادة المذكورة لأسباب حيوية ، يا للأسف كيف يتكلم لونج بوريه بهذا النحو ؟ !!

ان الغارات التي تمت على شعب كمبوديا قد وقفت رسميا منذ ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٣ ، ولكن التدخل الأمريكي مستمر في نتائجه القاتله وفي تقديم المعونة الفنية والحربية لحكومة بنوم بن .

ان وزير الدفاع قد اعترف نفسه في ٥ حزيران /يونيه الأخير أمام لجنة برلمانية أن هناك وحدات من قوات الجيش الأمريكي تقوم بستمائة وتسعين مهمة شهريا فوق كمبوديا — وهذا الرقم ، بالطبع أقل من الحقيقة — كما أن سفارة الولايات المتحدة الامريكية في كمبوديا وفيها خمسة آلاف ضابط متنكر في صورة " مستشار مدني " هم في الحقيقة مركز القرارات التي تتخذ في بنوم بن . ان هؤلاء الضباط الامريكيين يشتركون مباشرة في العمليات التي تتم ضد القوات الوطنية للتحرير .

وليس من الممكن أن ينكر شخص صادق النية أن مشكلة كمبوديا ليست مجرد " مشكلة داخلية لبلد " ، أو ليست " مسألة حرب مدنية " ، أو أن تدخل الأمم المتحدة في هذه المشكلة ليس " تدخلا غير مقبول " . ان الذين يحرصون على الحقيقة يجب أن يتوخوا معرفة الأمور على صحتها اذا أرادوا وضع حد لكل تدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا .

ان جمعيتنا من حقها بل ومن واجبها — أن تعرب عن استنكارها لهذا العدوان السافر الهدام الذى تقوم به دولة كبرى ضد شعب صغير توجد بلاده على مسافة تزيد على عشرة الاف كيلومتر من حدودها . ان منظمتنا لا يمكن أن تقوم بذلك الا عندما تبدأ بأن ترد للحكومة الملكية للاتحاد الوطني التي يترأسها الأمير نورودوم سيهانوك حقوقه المشروعة .

ان البعض يقول لنا أن الأمم المتحدة ليس من حقها أن تفرض حكومة ما على دولة عضو بالأمم المتحدة ، ونحن نوافق على هذا الرأى ، ولكن هذه ليست المشكلة ، والواقع ان شعب كمبوديا

Digitized by UNOG Library

قد قام باختياره من قبل ؛ فقد اختار في شجاعة وعلى نحو نهائي حكومته . ان العناد والعزم الذى يكافح به هذا الشعب الباسل منذ أكثر من أربعة أعوام عدوانا تقوم به أكبر دولة في العالم يعتبر أفضل رد مقنع لا يمكن دحضه من قبل من يشكون في طبيعة هذا الاختيار .

انه اختيار قام به شعب كمبوديا نظرا للظروف غير الشرعية التي تمت فيها نشأة حكومة بنوم بن ، ونظرا لأن هذه الحكومة أثبتت عجزها عن حل أى مشكلة من المشكلات الكثيرة التي تواجهها البلاد .

فعلى الصعيد العسكرى ، نجد أن قوات لون نول قد حوصرت في بنوم بن وفي بعض العواصم النادرة للأقاليم ، وهي لا تشغل الا جيوبا معزولة بعضها عن بعض ولا تستطيع أن تتصل ببعضها الا بفضل المساعدة الجوية للقوات الأمريكية .

ان هذا الوضع العسكرى اليائس قد أدى الى أزمة سياسية ، لا يعادلها الا تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت صورة فاجعة ، ووصلت الى حد لا يمكن التراجع عنه .

وهناك سبعة ملايين من السكان ، منهم ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ يعيشون تحت راية الحكومة الملكية للاتحاد الوطني ، ويكافحون على نحو باسل الى جانب القوات المسلحة .

أما الذين بقوا تحت الحكم المؤقت لحكومة بنوم بن فهم يعبرون عن اعتراضهم ومعارضتهم لهذه الحكومة غير المشروعة ، ويعبرون عن تأييدهم وتعاطفهم للحكومة المشروعة لبلادهم ولجيشهم الباسل .

وقد كان هذا الكفاح ذاتيا وعن طريق الطليعة وهم من العمال والمثقفين ، ومنظمة الشباب، والموظفين بمختلف درجاتهم . ويتم ذلك بالرغم من القمع المتوحش .

كما أن الرابطة العامة للمعلمين قد أعلنت في قرار لها " ان المعلمين لن يقوموا بمزيد من التضحيات من أجل خونة وأشخاص فاسدين في حكومة بنوم بن " .

كما أن رابطة طلبة خمير قد نشرت بيانا قالت فيه :

" منذ انقلاب ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، الذى أعدته ونظمته الحكومة الأمريكية ، فنحن شباب كمبوديا ، قد عانينا من حكومة ديكتاتورية فاشية " .

وفي ذلك الحين انتشر الفساد على مختلف المستويات ؛ وانتشرت الدعارة واللصوصية في عاصمة بلد كان يعتبر منذ أقل من خمس سنوات من أسلم البلاد وأكثرها أمانا في العالم .

Digitized by UNOG Library

ان هذا الوضع هو الذى يلخصه الصحفي فرنسوا دوفينو ، عندما كتب في جريدة كومبا فـــي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٤ :

" اليوم ، نجد أن بقاء نظام غير شعبي ، وفاسد حتى أعماقه ، بقاء لا يمكن تفسيره ، فان هناك اختناق اقتصادى لبنوم بن على نحو مخيف . ان هذا النظام الذى استنكـــره الشعب بأسره لن يبقى الا بفضل ذخائر وأسلحة كثيرة . ان المارشال لون نول يعيش قابعا في قصره وهو يريد ان يقاوم حتى تحدث الكارثة على نحو كامل " .

ان حكومة بنوم بن توجد في هذه الأوضاع لأنها توجد في بلد لا تسيطر عليه وليست لديهـــا أية وسيلة لاستغلال موارده . ان كل الأراضي الصالحة للاستغلال توجد في يد الجبهة الوطنيـــة للتحرير التي تتمتع بتأييد السكان الموجودين في تلك المناطق .

Digitized by UNOG Library

وفي الوقت الذى نجد فيه أن المحاصرين في بنوم بن يفتقرون الى كل شيء ، وأنهم مضطرون لاستيراد ٣٠٠٠٠٠ طن من الأرز من حماتهم الامريكيين لمواجهة افتقار كبير للمواد الغذائية، وهو افتقار يتزايد ، نجد أنه في المناطق التي تم تحريرها ، قد ازدادت المحاصيل ، وغطت حاجات السكان ، بل أمكن تصدير كمية كبرى من المواد الغذائية هذا العام ، وهكذا عادت كمبوديا الى تقليد كان موجودا منذ خمس سنوات على الأقل ، وكان يجعل من كمبوديا مصدرا من أكبر مصدرى الأرز في جنوب شرقي آسيا .

ان الحكومة الملكية للاتحاد الوطني ، تحكم الجزء الذى يعمل وينتج في كمبوديا ، ولديه كافة صفات السيادة ، وهو ينظم حياة البلاد وفق المصالح الحقيقية للشعب بدون أى تدخل أجنبي ، وبدون أى اعتماد على السلطات الأجنبية . ان كل الوزراء في داخل البلاد ، باستثناء وزير الخارجية ، وتفهمون بسهولة الأسباب التي جعلته يقيم في مركز يكفل لجهوده المزيد من الفعالية . ان قوة تلك الحكومة وصفتها التمثيلية ، قد أقر بها الجميع ، ومن بينهم من حاولوا أن يغتصبوا السلطة على نحو غير مشروع ، وتلك الحكومة تتمتع بتأييد وعطف البلاد غير المنحازة ، والبلاد الاشتراكية التقدمية ، وكذلك تأييد كافة الرجال وكافة النساء في العالم ، الذين يعتزون بالحرية ، ويعطون لتلك الكلمة كل دلالتها ، بما في ذلك بالطبع الشعب الأمريكي الذى تظاهر أبناؤه وبناته في جامعة كنت وكلية جاكسون ، منذ بداية المأساة الكمبودية ، حتى يعربوا عن تضامنهم مع شعب خمير .

وهناك اثنان وستون دولة تنتمي الى كافة القارات ومختلف المجموعات السياسية والايديلوجية، جميعها اعترفت بالحكومة الوطنية باعتبارها الممثل الحقيقي الشرعي والوحيد لكمبوديا .

قبيل افتتاح دورتنا العامة ، وجهت حكومة بنوم بن نداء للسلام وجهته لمن يسمونهم بـ " أهل خمير الموجودين في الجانب الآخر " . ومن الواضح أن هذه المناورة المنافقة ، لا تستهدف الا اظهار مسؤولي الحكومة الملكية للاتحاد الوطني في صورة محاربين ، يحبون الحرب ، ولا يعدلون عنها ، وبذلك فان حكومة بنوم بن تريد أن تحصل من الكونجرس الامريكي على مساعدات أكثر تسمح لها بأن تستمر في البقاء . ولكن رد الأمير نورودوم سيهانوك قد أزال كل لبس ، فقد قال :

Digitized by UNOG Library

" السلام ، نحن لا نرغب الا في ذلك ، وعلى الفور ، ولكننا لا نقبل سلاما بدون أن يرد لكمبوديا مائة في المائة سيادتها ، واستقلالها الوطني ، وسلامة ترابها ووحدتها الوطنية ووحدة دولتها ".

وهكذا فان السلام في كمبوديا من الممكن كل الامكان ، ويكفي من أجل ذلك أن يوضع حد للتدخل الامريكي في الشؤون الداخلية للبلاد . ان جمعيتنا يجب أن تعرب عن رأيها بوضوح بشأن المسألة التالية : هل يمكن أن نستمر في أن نتحمل أكثر من ذلك بقاء ممثلي نظام لفناه شعبه ، وهو ليس الا وسيلة في خدمة دولة أجنبية للعدوان ؟ هل يمكن أن نتحمل بقاءه بيننا هنا ؟ ان العدالة والحق والقيم الاخلاقية تدعونا على نحو أكثر الحاحا مما مضى ، لأن ننصف الشعب الباسل لكمبوديا ، وأن نرد اليه حقوقه المشروعة ، وأن نرد الحقوق المشروعة الى الحكومة الحقيقية لهذا الشعب الباسل المكافح ، المسالم ، هذا الشعب الشهيد ، الذى لم يقترف ذنبا الا أنه تعلق بحريته كل التعلق ، وتشبث باستقلاله وسيادته الوطنية . اننا اذا رددنا تلك الحقوق ، فاننا سنقدم مساهمة لا تقدر بثمن لهيبة منظمتنا وللمحافظة على السلام والأمن في العالم .

السيد أدجيباد (داهومي) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أضم صوتي الى من عبروا عن تعزيتهم بمناسبة وفاة أوثانت الأمين العام السابق للأمم المتحدة . واني أقدم للأمم المتحدة ، والى حكومة بورما عن طريق بعثتها الدائمة ، ولأسرة الفقيد العظيم تعازينا الطيبة بالألم .

اننا عندما نبحث بند جدول الأعمال ، وعنوانه " اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا " فان وفد بلادى يرى من واجبه أن يحتج بكل قوة ضد حملة مغرضة نظمت هنا في العام الماضي أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، والتي قد أعيد تنظيمها على نحو مشين هذا العام أيضا ، لغرض واضح وهو المساس بسمعة الوفود الأفريقية التي أيدت بعزم الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، التي هي الممثل الوحيد الحقيقي لشعب كمبوديا . ان تلك الضربان قد أدهشها في العام الماضي وتندهش هذا العام ، لأن أغلبية الدول الافريقية قد رأت من واجبها أن تتبنى تلك المأساة التي يعاني منها شعب كمبوديا ، منذ خمسة أعوام تقريبا ، وأن البلاد التي تهاجم تلك الوفود تقول أنها مشكلة آسيوية ، وأن البلاد الافريقية تتدخل في قضية لا تعنيها ، وهي بلاد أفريقية يجب أن تترك تلك المشكلة للبلاد الآسيوية التي تستطيع أن تحلها ، حيث انها في وضع يؤهلها لذلك على نحو أفضل ، وانها تعرف المشكلة على نحو أحسن .

Digitized by UNOG Library

ان هذا مفهوم صبياني ، لدور منظمتنا . ولا يريد وفدى أن يتعرض لذلك ، ونحن نجد من العبث أن نتكلم في هذا المفهوم الضيق الذى لو قبلته الأغلبية هنا ، فان الجمعية العامة لن يصح لها بأن تناقش أية مسألة بجدول الأعمال ، بل يجب أن يقتصر بحث هذه المسألة على البلاد المعنية مباشرة أو الموجودة في المنطقة الجغرافية المعنية . ان قبول مثل هذا المفهوم يعني الحكم بالموت على منظمتنا لأنه لن يكون هناك أى داع لوجودها .

Digitized by UNOG Library

ان مسألة كمبوديا تهم داهومي ، كما تهم معظم الافريقيين ، من عدة جوانب فهي أولا ، تهم معظم الدول الافريقية ، لان هذه الدول ، قد عانت كما تعاني اليوم كمبوديا من ماضي استعماري بما واكبه من استغلال مشين للموارد الطبيعية والسيطرة الاجنبية . كما أن هذه المشكلة تهم معظم الدول الافريقية ، لأن كمبوديا مثل تلك الدول عضو في مجموعة الدول غير المنحازة وأنه منذ استقلال كمبوديا في سنة ١٩٥٣ بفضل رئيسها الشرعي ، الامير نوردوم سيهانوك ، ومايتصف به من حيوية فان هذا البلد قد كان حامل لواء عدم الانحياز ، والمدافع عنه في منطقة جنوب شرق آسيا . ان كمبوديا عندما قامت بذلك قد قررت أن تعارض كل نفوذ طاغ وكل استعمار جديد مهما كان مصدره ، كما أن هذه القضية تهم معظم الدول الافريقية لأن كمبوديا مثل هذه الدول قد واجهت عدوانا من قبل دولة أجنبية لاتقدر ولا تحب المواقف التي اختارتها حكومة الامير نوردوم سيهانوك وعبرت عنها مرارا .

فيما يتعلق بالحالة الراهنة هناك حالة أخرى درستها جمعيتنا ونجد تشابها كبيرا بينهما ، ومن السهل اثبات ذلك . فمنذ عدة أسابيع في الحقيقة ، درست جمعيتنا قضية قبرص ، تلك المأساة التي دفع ثمنها شعب قبرص والتي حاول هذا الشعب أن يجد حلا لها . ان هذه الأزمة الأخيرة تشبه المؤامرة الكريهة التي أدت الى قلب الحكومة الشرعية للامير نوردوم سيهانوك وأن يحل محلها حكومة مغتصب خائن تخدم السلطات الأجنبية ، وهي حكومة تتألف من عصابة لون نول الصورية ، وكما حدث في قبرص فان المواقف التي اتخذها الاب مكاريوس والذى انضم الى حركة عدم الانحياز وفقا لها لم تعجب بعض الجهات التي كانت تريد أن تجعل قبرص تحت نفوذ الحلف الأطلسي . كما أن المواقف التي اتخذها الامير نوردوم سيهانوك لم تعجب بعض الدول الكبرى التي قررت أن تضرب ضربة كبرى في الهند الصينية طالما كانت سياسة كمبوديا تتعارض مع الحلف العسكرى لجنوبي شرق آسيا الموجود في هذه المنطقة ، وكما حدث في قبرص وكما حدث أينما في كمبوديا نجد أنه استخدمت عناصر تخدم مصالح الاستعمار والسلطات الاجنبية لكي تدبر مؤامرة ، ولماذا يتم ذلك بهذا العناد ؟ ذلك يتم لأن هناك حكومة وطنية قررت معارضة النفوذ الطاغي والاستعمار الجديد ونجد أن الأمير سيهانوك قد ارتكب في نظر السلطات الاجنبية ، خطأ لم تغفره وهو أنه أصبح يدعو بكل حماس لسياسة عدم الانحياز حتى تتمكن البلاد من التخلص من الاستعمار الجديد ومن الامبريالية .

Digitized by UNOG Library

في هذا الاطار الحقيقي ، نجد أنه من السهل أن نقر بأن انقلاب ٣٠ نيسان/ابريل سنة ١٩٧٠ الذى أدى الى قلب حكومة نوردوم سيهانوك واحلال حكومة صورية محله ، تخدم مصلحة الاجانب ، أقول أن هذا الانقلاب ليس مسألة داخلية بل هو نتيجة خارجية لسلسلة من المؤامرات الخارجية نفذها حفنة من الخونة الذين خانوا بلادهم وأوطانهم . ان هذا عدوان صريح مباشر قامت به قوات أجنبية ، من أجل تحويل كمبوديا المستقلة السلمية غير المنحازة الى مستعمرة جديدة لدولة كبرى ، ولهذا السبب فان بلدى الذى تقوم سياسته على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، رأى من واجبه أن يتخذ موقفا واضحا في هذا الصدد .

فان وفدى يرى أن القضية الحقيقية الوحيدة التي يجب أن تطرح هنا ، هي أن نعرف اذا كان من الجائز أن تقوم دولة أجنبية مهما بلغت من القوة ، والثروة ، بفرض رغبتها على شعب بأسره ، وفرض سياستها عليه ، دون احترام مصالح هذه البلاد . لا ياسيدى الرئيس ، بعد أربعة أعوام من المقاومة والكفاح والحرمان ، فان شعب كمبوديا له الحق في أن يطمح الى السلام والى الاختيار الحر لمصيره بنفسه .

تلك هي الأسباب التي تدعونا الى دراسة قضية كمبوديا .

ان المعطيات واضحة ، وأن تقارير الصحف وخاصة الصحف الأمريكية ، تدل على صحة ذلك ، فوفقا للصحف الدولية نجد أن الأغلبية الساحقة للشعب الكمبودى ، الموحد قد رفض السيطرة الاجنبية وكافح تحت راية رئيسه الشرعي ، وقد عارض ببسالة وهو يستمر في معارضة خائني الوطن الذين اختاروا ويالعار أن يكونوا خدمة للاستعمار وأن يضحوا بمصالح بلادهم بدلا من الدفاع عن عزة الوطن وعن الشرف . ان شعب كمبوديا الذى يقاوم مقاومة لا يمكن أن تكل قد أخذ السلاح ، ليدافع عن أوطانه ، ولأنه يرفض الأمر الواقع — ان النتائج قد أقر بها الجميع وعرفها الجميع وعرفها العالم بأسره . ان الشعب الكمبودى قد حرر معظم أراضي البلاد ولم يترك للحكومة الصورية برئاسة لون نول الا الضواحي المباشرة لبنوم بن وبعض البلاد التي ليست لها أى أهمية وهي بلاد معزولة عن بعضها وتحاصرها القوات المسلحة للتحرير التي تعمل تحت راية الحكومة الوطنية للوحدة الوطنية لكمبوديا .

Digitized by UNOG Library

واليوم ، فان العالم بأسره ، يقر بأن هذه الحكومة تحكم على نحو مباشر كل الأراضي التي تم تحريرها ، وأن أعضاء هذه الحكومة ، باستثناء وزير الخارجية موجودون في كمبوديا . وفي هذه الحال ، ونظرا لهذه الأوضاع ، فانه ليس من الأمانة ، ولا من الصواب الادعاء بأن هذه الحكومة ، حكومة في المنفى . بل انه من الخطر منع جمعيتنا من اتخاذ الاجراءات اللازمة ، ازاء تلك الحقائق التي تتكلم بنفسها . ان جمعيتنا ليس من حقها أن تتجاهل هذه الحقيقة الملموسة ، وهي أن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ، لا تزال الحكومة الشرعية الوحيدة التي قبلتها الأغلبية الساحقة لشعب كمبوديا ، والتي لم تقترف أى ذنب ، اللهم الا خدمة شعبها باخلاص ، وخدمة العالم الثالث ، لتحقيق مطامحه من أجل الاستقلال الحقيقي ، وعدم الانحياز .

وبناء على ذلك ، فانه يجب ألا نتردد ، فقد حان الوقت الذى لا يجب أن تستمر فيه جمعيتنا في قبول وفد أرسلته حكومة لا تمثل أى شيء محلي . بل يجب على الجمعية أن تتخذ الاجراءات اللازمة ، لاقرار الحقوق المشروعة للممثلين الشرعيين الذين سترسلهم الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا . ان هذا الاجراء الذى سوف تتخذه جمعيتنا ، شيء أساسي ، وخاصة — وهذا شيء له دلالته — أن أعصاب خونة بنوم بن لم تعد تخفي بعد الآن اضطرابها وخوفها . وبالرغم من التأييد غير المشروط الذى يعطيه لها سيدها الذى مكنها من الاستيلاء على الحكم ، نجد أن هذه العصابة تحت ضغط الشعب الذى قرر بكل اباء أن يحصل على استقلاله ، نجد أن هذه العصابة من الخونة قد ضاعت في تكهناتها ، وهي تقترح بصوت مسموع مفاوضات بدون أى شروط. أنها تنادى بذلك بأعلى صوت . ولكن نظرا لاضطرابها فقد أراد البعض الاسراع لنجدتها ، وذلك بتقديم مشروع القرار A/L.737/Rev.1 ، ويجب أن ترفض جمعيتنا هذا القرار لأنه يريد أن يعطي شهادة اقرار لحكومة لون نول باقناعنا بأن تلك الحكومة تمثل شيئا ما .

ليس من الجدى أن نطلب من شعب رفض مؤامرة الخونة التفاوض مع حكومة لا تحكم أى شيء الا ظل نفسها . ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية ، تسيطر على كافة أنحاء البلاد . وان حفنة من الذين لا وطن لهم لم يبق أمامها الا خيار واحد هو أن تستسلم . ولا يجب أن نتواطأ مع المناورة التي تريد انقاذ المظاهر ان كانت هناك أية مظاهر يمكن انقاذها ، بالنسبة لعصابة الخونة ، التي تعمل تحت اشراف لون نول .

Digitized by UNOG Library

ان شعب كمبوديا ، قد كافح ببسالة وعناد ، وهو لا يمكن أن يقنع بعد ذلك بسلم بدون استقلال ، وبدون وحدة وطنية ، أو سلم يعني اقرار نظام استعمارى جديد وهو نظام طالما قاومه . ولا يجب أن يغيب عنا أن ارادة شعب كمبوديا يجب أن توجه مناقشاتنا . وأن هذه الارادة هي الرغبة في التحرر من السيطرة الأجنبية ومن الاستعمار ، ومن الامبريالية ، وبشكل خاص ، الرغبة في التخلص من هؤلاء الخونه ، خونة الوطن ، والنظام الفاسد المتخاذل ، الذى يتمثل في حكومة لون نول وعصابته .

اننا بتأييدنا للقرار A/L.733 and Add.1 الذى اشتركنا في وضعه ، فاننا نريد أن نؤكد أن المنطوق الوحيد لهذا القرار ، يفتح الطريق نحو حل عادل معقول ، منصف وواقعي ، وهو ضرورى بالنسبة لكمبوديا . ان المبادىء والقيم الاخلاقيه ، تفترض أن تطلب منظمتنا ممن أرادوا أن يدوسوا مصالح شعب كمبوديا ، بانشائهم حكومة لا يريدها الشعب ، وبتخصيص أموال طائلة لها ، أن تطلب منهم أن يتركوا لشعب كمبوديا الحق في اختيار مصيرهم بكل حرية ، وذلك بأن تكون لهم حكومة سياسية يختارونها ، وتتمثل في الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا . ان القيم الاخلاقية تفترض أن تثبت جمعيتنا واقعيتها وتمسكها بالحكمة ، وذلك باقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا وذلك بعد طرد وفد المغتصبين الذين يدعون أنهم يمثلون شعب كمبوديا .

ان وفدى يرى أن حل القضية المطروحة علينا سهل . واذا أردنا التمسك بالواقعية والشجاعة ، واتخذنا قرارا بطرد ممثلي عصابة لون نول ، فان جمعيتنا ستسهم في اقرار السلام في كمبوديا . ولا يجب أن نستسلم للضغط مهما كان ، ومهما كان مصدره . واذا كانت بعض الدول قد عميت عن الحقيقة ، وجعلت امتهان شعب بأكمله ، مفهوما سياسيا ، واذا كانت هذه الدول ترى من الطبيعي أن تنشر بعيدا عن بلادها الارهاب والموت بتحديها للمطامح الحقيقية للشعوب ، فان منظمتنا لا يمكن أن تستجيب لنفسها أن تتواطأ مع هذا العمي السياسي . ولهذا فانه من واجبنا أن نعمل بسرعة قبل أن يفوت الاوان . ويجب أن يستطيع ممثلو الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا المشروعة ، اشغال مقعدهم في جمعيتنا ، ذلك المقعد الذى يغتصبه حاليا ممثلو عصابة الخونة في بنوم بن .

Digitized by UNOG Library

ان المحاولات متعددة الاشكال ، لتأخير الحكم الذى ستصدره جمعيتنا بشأن قضية كمبوديا . وفي العام الماضي ، كان هناك تأجيل للجلسة بعد وقف المناقشات ، بينما لم يكن هناك الا عشرون متحدثا ، كان عليهم أن يتحدثوا .

Digitized by UNOG Library

وهذا العام ، فاننا نجد محاولات للتفرقة وذلك عن طريق طلب الأولوية المطلقة. والواقع ، فان هناك خطابا نشر في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ تحت رقم (A/L.9875) ، نجد فيه أن الممثل الدائم لتايلند يطلب أن يتم التصويت على مشروع القرار A/L.737 قبل كل مشروع آخر ، أو قبل أى مسألة موضوعية أو اجرائية تتصل بهذا البند . وهذه محاولة للتأجيل ، اذ أن هناك دوافع خفية ، هي التي تبرر محاولة التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737 بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ قبل مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 الذى قدم في أول تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ والذى هو ليس الا المشروع الوارد في الوثيقة A/L.714 الذى عرض على الجمعية منذ العام الماضي في دورتها الثامنة والعشرين .

ان منظمتنا لا يجب بتاتا أن تقبل خدمة المصالح الأجنبية ولا يجب أن تخضع لتأثير سلطات أجنبية تريد أن تعمل على نحو يتعارض مع الميثاق ، بل يجب أن تتمسك بالواقعية وأن تعمل على نحو شجاع لكي ترفض طلب تايلند ولكي تبت في مصير مشروع القرار الذى عرض عليها وفقا للترتيب الزمني لتقديم تلك المشروعات .

ان شعب كمبوديا ينتظر قرارنا ، ويجب أن نتخذ التدابير بحيث لا نخيب آماله .

السيد هوانج (الصين) (الكلمة بالصينية) : في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة في العام الماضي ، فان بلادا كثيرة تدافع عن العدالة ، تقدمت باقتراح يقضي باستعادة الحقوق المشروعة للحكومة الوطنية للاتحاد الوطني في كمبوديا في الأمم المتحدة . ومع ذلك ، وخلال المناقشة اقترح أحدهم ارجاء مناقشة هذا المشروع حتى العام الحالي وذلك بالالتجاء الى خدع اجرائية ولم يكن لذلك ما يبرره . ويشارك وفد الصين آراء الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار الذى يقول أن الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن تتخذ قرارا وذلك لكي تستعيد فورا الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية الوطنية في كمبوديا ، وأن تطرد ممثلي الزمرة الخائنة لـ " لون نول " ، ولا تقبل أى تعطيل تحت أية ذريعة .

ان ما يسمى بقضية كمبوديا نتج نتيجة لعدوان الولايات المتحدة ضد كمبوديا ، وهذه الحقيقة لا يمكن دحضها ، وكما هو معلوم للجميع ، فان كمبوديا كانت بلدا ناميا من بلاد العالم الثالث وبلدا غير منحاز وكانت دائما تحب الاستقلال والحرية وتسعى من أجل السلام . ومنذ عام ١٩٥٩

Digitized by UNOG Library

أصبحت مملكة كمبوديا عضوا في الأمم المتحدة وعلى مر السنوات دافعت بنشاط عن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأيدت باستمرار سياسات السلام والحياد وعدم الانحياز ، وأيدت الكفاح العادل لشعوب بلاد العالم الثالث . وقدمت اسهامات ايجابية في قضية السلام في جنوب شرق آسيا وفي العالم . وبذلك تمتعت باعتراف واسع النطاق وبمكانة عالية في المسرح الدولي . ومع ذلك ، وفي آذار/مارس ١٩٧٠ ، وعن طريق جهود متعمدة ، لتوسيع نطاق حرب العدوان في فيتنام الى الهند الصينية بأسرها ، حررت الولايات المتحدة الأمريكية النظام العميل لـ " لون نول سيرك ماتاك " لكي يقوم بانقلاب عسكرى رجعي يطيح بمقتضاه بالحكومة الشرعية لمملكة كمبوديا . وبدأت التواطؤ مع سلطات سايجون ، فالولايات المتحدة بعثت بعدد كبير من القوات التي غزت كمبوديا وبذلك خربت سلام واستقلال وحياد ذلك البلد . ولم تحاول الولايات المتحدة فقط أن تفرض على شعب كمبوديا صنيعتها من الزمرة العاملة لـ " لون نول " التي صنعتها ، ولكنها أيضا أيدت هذه الزمرة لاحتلال المقعد الشرعي لمملكة كمبوديا في الأمم المتحدة لمدة أربع سنوات . لذلك يمكن أن نرى أن جوهر قضية كمبوديا يكمن في الانتهاك لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، من جانب دولة كبيرة واعمالها التخريبية الصارخة وعدوانها ضد دولة من دول العالم الثالث ذات سيادة وتتبع سياسة عدم الانحياز وحرمان الحكومة الشرعية لهذه الدولة من مقعدها في الأمم المتحدة . ومثل هذا الموقف السخيف لا يمكن أن تسمح باستمراره بلاد العالم الثالث أو أى بلد أو أى شعب يدافع عن العدالة ويدافع بقوة عن أهداف ومبادئ الأمم ميثاق الأمم المتحدة .

ان شعب كمبوديا شعب بطل ، ولن يرعبه تدخل الدولة العظمى وعملها التخريبي وعدوانها . ومنذ أن تعرض شعب كمبوديا للعدوان وأعمال الهدم ، حمل السلاح لمقاومة ذلك . وطوال الأربع سنوات الماضية ، نفهم من ذلك ، أن الجماهير العريضة لجيش كمبوديا وشعبه البطل تحت قيادة الجبهة الوطنية المتحدة في كمبوديا برئاسة الأمير سيهانوك والحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، والأمير " بن " كرئيس وزرائها والسيد كيو سامفان كنائب رئيس الوزراء ، شنوا حربا عادلة قوية من أجل الخلاص القومي للدفاع عن الاستقلال القومي وسيادتها واستعادة السلام والحياد . وبواسطة ذلك أمكن تحقيق انتصارات عظيمة ، وقد تمكنت القوات المسلحة لحركة التحرير الوطنية لشعب كمبوديا من تحرير حوالي ٩٠ في المائة من أراضي البلد و ٨٠ في المائة من سكان البلد.

Digitized by UNOG Library

ان القوات المسلحة لشعب كمبوديا تزداد قوة في القتال بحيث أصبحت جيشا شعبيا قويا تتوافر لـه التدريب العالي والخبرة في القتال . ان المناطق المحررة تحت قيادة الحكومة الملكية للوحـدة الوطني في كمبوديا تتسع يوميا وتتدعم بحيث أصبحت منطقة متماسكة وقد أقيمت فيها الأجهزة الحكوميـة على كافة المستويات . وفي ربيع عام ١٩٧٣ ، فان الأمير سيهانوك وحزبه عادا الى كمبوديا ليقومـا بجولة تفقدية في المناطق التي تم تحريرها . وفي تشرين الثاني / نوفمبر من نفس العام ، فان وزارات الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا قامت بمهامها في الخارج ثم عادت الى كمبوديا ، ومارست سلطات الحكومة على مساحة واسعة من الأراضي . والتحمت مع الشعب التحاما وثيقا وكسـبت تأييده الحار . وقد عبأت الجماهير العريضة للشعب لتأييد حزب التحرير في الوقت الذى تعمل فيه على التئام الجراح واستعادة الانتاج الصناعي والزراعي ، واعادة بناء التربية والتعليم والثقافـة والصحة العامة . وتحت قيادة الحكومة الملكية للوحدة الوطنية فان المدنيين والجنود يقومون بهجوم على جميع الجبهات وذلك للقضاء على ما تبقى من الزمرة العسكرية لـ " لون نول " كعميل امبريالي .

Digitized by UNOG Library

ان كفاح شعب كمبوديا يشكل عنصرا هاما في كفاح شعوب العالم الثالث ضد الامبرياليـــة ، والاستعمار ، والسطرة والدفاع عن الاستقلال والسيادة. ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنيـــة في كمبوديا ، قد مارست باخلاص سياسة خارجية ، تقوم على الاستقلال ، والحياد وعدم الانحيـاز ، وساعدت بنشاط وأيدت الكفاح العادل لشعوب آسيا ، وافريقيا ، وشعوب أمريكا اللاتينيـــة. ومن ناحيتهم ، فان شعب كمبوديا لقي تعاطف وتأييد بلاد عديدة في العالم الثالث وجميع البـلاد المحبة للعدالة في كفاحها من أجل التحرر الوطني. ومنذ فترة ليست طويلة ، قام الأمير سيهانوك ووفد الجبهة الوطنية المتحدد في كمبوديا والحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، تحـــت رئاسـة كيو سامفان ، قاموا برحلات منفصلة الى عدد من الدول الآسيوية والافريقيـة والأوروبيـــة ، والتي دعمت الصداقة المتبادلة والتضامن ، وأكسبتهم مزيدا من التأييد والتعاطف. ان الحكومـة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا تتمتع بمكانة دولية متزايدة ، ويعترف بها الآن أكثر من ٦٠ دولة ، ولها أصدقاء في جميع أنحاء العالم. وهذه الحقائق هي تفنيد بليغ للأكاذيـب الخبيثـــة التي تنشرها الامبريالية ، داخل وخارج هذه القاعة ، والتي تقول أن الحكومة الملكيـة للوحـــدة الوطنية في كمبوديا ، ما هي الا "حكومة في المنفـى".

ان قضية التحرر لشعب كمبوديا تتقدم بانتصار. ومن ناحية أخرى ، فان الزمـرة الخائنـة المحاصرة في بنوم بنه تحت ضربات الشعب والقوى العسكرية سوف تلقى مصيرها. ان البلاد والمدن التي حوصروا فيها تبدو كجزر ، في محيط كبير من المناطق المتحررة ، والتي سوف تغرقهـــا. ان الزمرة الخائنة في بنوم بنه نفسها غارقة في تناقضاتها والفرقة. ان العمال ، والفلاحين ، والجنـود ، والطلبة والرهبان قد نهضوا وقاموا بالكفاح ضد الجوع ، والقمع والخيانة الوطنية. أما الزمـــرة الخائنة فهي في دفاعها عن آخر معاقلها ، لجأت الى أكثر الوسائل البربرية والفاشية ، بما في ذلك ارسال الدبابات لقمع الشعب واراقة الدماء. ومع ذلك ، فكلما ازدادت وطأة القمع ، كلما ازدادت المقاومة. ان موجة المظاهرات من أجل الديمقراطية ، والحرية والتحرر والتي قام بها العمـــال ، والجنود ، والطلبة والمعلمون تزداد قوة وتدفع أمامها الحكم الخائن ، للزمرة الخائنة لـ "لون نول". ولن تفلح المساهمة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة التي تلقاها هذه الزمرة سنويا من حكومـــة الولايات المتحدة الأمريكية ولا العدد الكبير من المستشارين الامريكيين في تغيير المصـير المحتوم

Digitized by UNOG Library

لفناء هذه الزمرة . هذه حقيقة موضوعية لا يمكن لأحد أن ينكرها . وهذا دليل مقنع أيضـــا على أن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، تمثل المصالح الحقيقية للشعب الكمبـــودى وتلقى التأييد القوى لشعب بأكمله ، وهي الحكومة الشرعية الوحيدة لشعب كمبوديا ، في حـــين أن زمرة لون نول ما هي الا حفنة من العملاء الخونة ، التي فرضت على شعب كمبوديا من جانب قـــوى خارجية ، ولذلك ، فهي غير شرعية على الاطـلاق .

ومنذ أن برزت قضية كمبوديا ، نتيجة للتدخل وأعمال الهدم والعدوان ضد بلد غير منحـــاز في العالم الثالث من جانب قوى أجنبية ، فان تسويتها الحقيقية تتطلب أن تـوقف حكومة الولايـات المتحدة فورا كل تأييدها والمساعدة التي تقدمها لزمرة لون نول الخائنة حتى يستطيع شـــعب كمبوديـا أن يسوى شؤونه بحرية ، وبدون أى تدخل خارجي . ومع ذلك ، فان حكومة الولايات المتحدة تفعل عكس ذلك تماما . فحتى الآن لم توقف تدخلها وعدوانها ضد كمبوديا ؛ وعلاوة على ذلـــك ، فقد حاولت بأكثر من ألف طريقة أن تدفع عددا من الدول الأعضاء لكي توافق على الابقاء على مقعد لون نول الذى اغتصب مقعد الحكومة الملكية في الأمم المتحدة . وهدفها هو أن تغطي الحقائـــق الخاصة بعدوانها ، وتدخلها وأعمال الهدم وكي تكسب وقتا حتى تنقل مزيدا من الدماء الى الزمرة الصنيعة وذلك لاطالة أمد وجودها الهش . أما ما يسمى الاقتراح الخاص بمباحثات السـلام الذى قدمته زمرة لون نول فما هو الا مسرحية هزلية سخيفة أخرجها أسيادهم الأجانب . ان مشـــروع القرار المقدم أخيرا للدورة الحالية للجمعية العامة من جانب بعض الدول والذى يحث الأطـــراف المعنية مباشرة في كمبوديا لكي تجرى مفاوضات انما يتفق مع احتياجات سياسة الولايات المتحـــدة. وبصراحة ، فان الهدف الحقيقي لمشروع القرار هذا ، يسمى باقتراح زمرة لون نول الخائنة وهـــو استمرار لاغتصاب المقعد الشرعي للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا في الأمم المتحـــدة من جانب الزمرة الخائنة لـ " لون نول " واضفاء الصبغة الشرعية على عدوان الولايات المتحدة المستمر وتدخلها في كمبوديا . ان التجنب التام للحقيقة الأساسية بأن عدوان الولايات المتحدة هـــو السبب الرئيسي للحرب في كمبوديا ، انما يهدف الى دفع الحكومة الشرعية لكمبوديا لكي تجـــرى ما يسمى بمفاوضات مع الصنيعة الامبريالية عن طريق أجهزة الأمم المتحدة ، وذلك تحت لافتة كتب عليها " عدم التدخل الخارجي " ، وهي تحاول أن تدافع عن تدخل امبريالي في الشؤون الداخليـــة

Digitized by UNOG Library

لكمبوديا . ووفقا لمشروع القرار هذا ، لن يكون هناك حاجة لوقف عدوان الولايات المتحدة وتدخلها في كمبوديا . بل على العكس من ذلك ، فان الأمم المتحدة سوف يطلب منها أن تتدخل في موضوع يدخل في اطار ولاية الشؤون الداخلية لدولة عضو . ولذلك يمكن أن نرى أن مشروع القرار هـــذا لا يتعارض فقط مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه أيضا يتعارض مع ايجاد حل سليم لقضيـــة كمبوديـــا .

وكما هو معلوم للجميع ، فان قضية كمبوديا هي قضية أساسية تتعلق بالدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والدفاع ، والاستقلال ، وسيادة وحدة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة. وهذه هي القضية التي يجب أن ينظر اليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشعوب العالم ولا يجب أن يتم التصرف فيها بطريقة تعسفية من جانب دولة عظمى أو من جانب عدد محدود من الدول .

Digitized by UNOG Library

ويمكن أن نتذكر في هذا المقام أن مؤتمر القمة الرابع للبلاد غير المنحازة وافق على قرار يدين الولايات المتحدة الأمريكية لعدوانها ضد كمبوديا وتهديدها لزمرة " لون نول " ويعرب عن التأييد الراسخ للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا . كما أنه يعبر عن الصوت العادل للعديد من بلاد العالم الثالث غير المنحازة . وبديهي مع ذلك أن مشروع القرار السابق الاشارة اليه يتعارض مباشرة وينتهك القرار الذى تمت الموافقة عليه في مؤتمر القمة للبلاد غير المنحازة لذلك فمن الطبيعي أن مشروع القرار هذا قد رفض رفضا قاطعا من جانب الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ومن جانب البلاد العديدة غير المنحازة وبلاد العالم الثالث . وفي بيانه في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، قال الأمير سيهانوك ما يلي :

" ان حث الحكومة الملكية للوحدة الوطنية على أن تتفاوض من أجل السلام مع زمرة لون نول يعني دفع شعب كمبوديا الى قبول سلام أمريكي ، لن يؤدى الى استعادة الاستقلال الحقيقي واعادة تحقيق وحدة الدولة والأراضي والادارة والأمة في كمبوديا " .

والسيد كيوسامبان نائب رئيس الوزراء للحكومة الملكية والوحدة الوطنية في كمبوديا أكد مرة أخرى في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ما يلي :

" ان شعب كمبوديا لا يقبل أية مفاوضات أو أى تنازل أو أى حل وسط مع الزمرة الخائنة لأن ذلك يعني السماح لهم بالاستمرار في العيش واعطائهم الفرصة لكي يستمروا في العمل كستار لاضفاء الصبغة الخميرية على الحرب الامبريالية الأمريكية في كمبوديا بما يسبب ويلات للأمة والشعب في كمبوديا " .

وكان قد أوضح من قبل ما يلي :

" ان مشكلة كمبوديا يمكن أن تحل فقط اذا سحب الامبرياليون جميع المستشارين والأفراد العسكريين من كمبوديا ، وأوقفوا اعتداءاتهم ضد كمبوديا وتوقفوا عن تزويد زمرة بنوم بن الخائنة بأية مساعدة وتركوا لشعب كمبوديا أن يحل قضيته بنفسه " .

وحكومة الصين تؤيد تأييدا راسخا ، هذا الموقف الوطني العادل للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا .

ويجب أن نؤكد هنا أن الطلب الذى تقدم به ممثل تايلند في الحادى والعشرين من

Digitized by UNOG Library

تشرين الثاني / نوفمبر ، نيابة عن اليابان والبلاد الأخرى التي اشتركت في تقديم مشروع القرار باعطاء مشروع هذا القرار الأولوية في التصويت لا يقوم على أى أساس . وكما هو معلوم للجميع فان مشروع القرار الذى اشتركت في اتمامه الجزائر بالاضافة الى ٣٦ دولة أخرى قدم رسميا ، في الدورة الثامنة والعشرين من الجمعية العامة ، وعند تقديمه مرة أخرى رسميا في الأول من تشرين الأول / أكتوبر هذا العام . وبعد كل ذلك تقدمت اليابان وبلاد أخرى بمشروع قرار حول قضية كمبوديا في الثامن عشر من تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام وطبقا للائحة اجراءات الجمعية العامة ، وطبقا للاجراءات التي سارت عليها ، فان مشروع القرار المقدم من الجزائر و ٣٦ بلد آخر يجب أن يتم التصويت عليه أولا . وأمام تحدى القواعد والأساليب المعمولة بها ، واستخدام الحجج المريبة ، فان اليابان ومن اشترك معها قد أصروا على اعطاء الأولوية لمشروعهم . وبصراحة فان السبب هو أن لديهم ضميرا مثقلا بالذنوب ، وليست لهم أية مبررات لذلك لجأوا الى مناورات جديدة كمحاولة لتعطيل التقدم في هذا الاجتماع، وتعطيل الطريق أمام استعادة الواقع الشرعي للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا عن طريق خداع اجرائية . ومثل هذه المحاولة تعد انتهاكا للمبادئ لا يمكن السماح به ، ووفد الصين يعارض مثل هذا الطلب الغير معقول .

وفي التحليل النهائي ، نقول أن شؤون كمبوديا يجب أن تتقرر بواسطة شعب كمبوديا نفسه . ان القضية العادلة لشعب كمبوديا ، لابد وأن تنتصر . والزمرة الخائنة لـ " لون نول " يلقى بها في التراب من جانب شعب كمبوديا وبقية العالم وتصبح منسية في التاريخ ، هذه العملية لا يستطيع أن يقف أمامها انسان . ونحن نأمل أن جميع البلاد المدافعة عن العدالة سوف تنضم الينا في تأييد مشروع القرار الذى اشتركت في تبنيه الجزائر ، والصين و ٣٥ بلد آخر بشأن الاستعادة الفورية للحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا في الأمم المتحدة ، وطرد ممثلي مجموعة لون نول من المقعد الذى احتلته بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة ، ومن جميع المنظمات التابعة لها . وتعارض بشدة مشروع القرار الذى يهدف الى زيادة التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا عن طريق أجهزة الأمم المتحدة . وبذلك نهزم جميع المخططات التي تهدف الى تعطيل الحقوق المشروعة لحكومة الوحدة الوطنية في كمبوديا في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد بانياراشون (تايلـند) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى يود أن يضم صوته الى مشاعر الأسف العميق والعزاء التي تم الاعراب عنه في الجمعية بالأمس بمناسبة وفاة المرحـــوم أوثانـت السكرتير العام الثالث للأمم المتحدة . وان وفاته لا يحزن لها فقط شعب بورما ولكـــن شعوب العالم بأسرها . وان منجزاته كسكرتير عام للفترة الحرجة من وجود الأمم المتحدة قد تركـت آثارا لا تمحـى وكذلك تركت آثارها على البشرية . وان ما يتحلى به من صفات شخصية ، والتي تقوم على روحه السوية في السماحة والتسامح والتعايش السلمي بين الدول قد أثرت على المجتمع الدولي ، وسوف نذكرها جميعا لفترة طويلة . ونحن في تايلند ، نشارك شعوب جنوب شرق آسيا الشـــعور بالفخر للمنجزات التي حققها ونأسف لوفاتـه .

لقد اختتمت الجمعية العامة مؤخرا المناقشة التاريخية حول قضية فلسطين . وقد كانت نتيجة هذه المناقشات أعلام مميزة في سجل تاريخ الأمم المتحدة . ان وفد بلادى ، بالاضافة الى وفـود أخرى من منطقة شرقي آسيا تمكنت من تأييد هذه القضية باعترافها بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين وحقه في ممارسة حق تقرير المصير دون تدخل خارجي ولكي يعيش حرا مستقلا وفقا لمبادئ وأهـداف ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المعنية بذلك الصادرة عن الأمم المتحـدة .

Digitized by UNOG Library

ان القضية المعروضة علينا ، ألا وهي قضية كمبوديا تحت البند ٢٥ ، يجب أن نعالجهـا أيضا انطلاقا من مبدأ تقرير المصير . انه الحق الشرعي لشعب خمير وشعب كمبوديا ـ وليس من حق أى شخص آخر ـ أن يقرر حكومته بنفسه ، ولا يجب أن يكون هنالك انحراف عن هذا المبدأ الأساسي . ان شعب خمير في الواقع ووفقا لعمليات دستورية وعن طريق ممثليه المنتخبين اتخذ الخطـوة الحاسمة في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ لكي ينحي قائده السابق ولكي يقيم الحكومة الحالية في جمهورية خمـير .

وفي المناقشة العامة في هذه الجمعية فان وزير خارجية تايلنـد في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ ، أوضح موقف حكومة بلادى على الوجه التالي :

" ان موقف تايلند من موضوع تمثيل كمبوديا لم يتغير . نحن نواصل الاعتقاد بأن شـعب خمير نفسه يجب أن يسمح له بحل مشكلته السياسية بطريقة سليمة بمنأى عن أى تدخل خارجي فـي أى صورة من الصور ومثل هذه التسوية السلمية يجب أن يتوصل اليها عن طريـق السكان الأصليـين المعنيين ولا يجب أن يتم شيء في الأمم المتحدة يمس قرار شعب خمير لأن ذلك يمكن أن يطيل مـن أمد المعاناة وفقدان الأرواح والممتلكات بما في ذلك الثروات الثقافية في جمهورية خمير .

ان آراءنا ليست مبنية على تفضيلنا لشخص أو آخر . ولا نهتم بالأغراض السياسية لهذا القائـد أو ذاك . بل على العكس من ذلك فان موقف حكومة بلادى تحكمه الحقائق التاريخية والموقف علـى أرض الواقع والتزامنا الراسخ بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولـة .

انها لحقيقة تاريخية أن قائد الحكومة السابقة في كمبوديا قد نحي عن السلطة ليس بالقـوة ولكن نتيجة لاقتراع في البرلمان ووفقا لدستوره .

كما أنها حقيقة أيضا أن القيادة الحالية جاءت الى السلطة ليس باستخدام القوة ولكن بالوسائل الدستورية (الجلسة ٢٢٥١ ص ١٢١) .

يمكن أن نذكر أن البرلمان الذى اقترع على اقصاء الأمير سيهانوك عن السلطة كان نفـس البرلمان الذى افتتحه الأمير سيهانوك نفسه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠ بالكلمات التاليـة :

" ان شعب خمير قد انتخبكم بطريقة سليمة . . ولا يمكن انكار أن مكانة ولا يتكم تتدعم بحريـة الاختيار المطلق التي تركت لمواطنينـا " .

Digitized by UNOG Library

لذلك لا يوجد أى شك حول الطبيعة الديموقراطية لذلك البرلمان أو سلامة اجراءاته من الناحية الدستورية .

وفي المناقشة التي جرت حول نفس الموضوع في العام الماضي فان بعض الوفود حاولت أن تعمي الأعين عن الحقائق وأن تثير الضباب وأن تكرر الخرافات ونفس الشيء تكرر صباح اليوم من نفس الوفود . في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ نذكر أنهم تكهنوا بسقوط الحكومة الحالية وقد مر اثني عشر شهرا وخبت نبوءتهم ومزاعمهم وثبت أنها لم تكن سليمة حيث لم تسقط هذه الحكومة .

ان الموقف الفعلي يقول لنا أن القيادة الشرعية الحالية في جمهورية خمير مازالت تتمتع ومازالت تسيطر على أغلبية السكان ومقر حكومتها ما زال في بنوم بن عاصمة هذا البلد . ومن ناحية أخرى فان القيادة الأخرى هي حكومة في المنفى ومقرها في عاصمة دولة أخرى . ويزعم مؤيدوها أنها تسيطر على البلد بأسره . ولكن الحقيقة تبقى كما هي فانها مازالت تقوم في عاصمة دولة أخرى وواضح أنها لا تعتزم في المستقبل القريب أن تتوقف عن التمتع باستضافة هذه الدولة. ومن ناحية أخرى ، لا يمكن لأحد أن يتجاهل أن الحكومة الشرعية في بنوم بن تسيطر على الأغلبية الكبيرة من السكان ، وعلاوة على ذلك فانها تقوم بعمل فعال بمساعدة معونة خارجية لكي تعنى بالعدد الكبير من اللاجئين الذين تدفقوا عليها طواعية واختيارا وانضموا الى جانب الحكومة وبذلك أضافوا الى السكان الواقعين تحت سيطرة هذه الحكومة .

من المعترف به في القانون الدولي ، أنه في حالة حرب أهلية — مثل الموقف السائد الآن في كمبوديا — فان حكومة في المنفى لا يوجد لها وضع شرعي بموجب هذا القانون ، وأى طرف ثالث ينحاز الى جانبها يرتكب عملا يرقى الى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . وفي هذا المقام ، فان الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة والذى وافقت عليه الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، ينص بصراحة على :

" لا يحق لدولة أو لمجموعة من الدول الحق في التدخل بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة لأى سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى " .

(قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ (د — ٢٥) ملحق)

Digitized by UNOG Library

ويجب أن نلاحظ أن حالة كمبوديا تختلف أساسا عن حالة نجد فيها بلدا تحت احتلال اجنـــبي في وقت الحرب كما هو الحال في بعض بلاد غرب أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وفي حالـــة كمبوديا فان الأجزاء الوحيدة في جمهورية كمبوديا الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي هي الأجزاء التي تسيطر عليها قوات من فيتنام الشمالية ولا توجد قوات أخرى أجنبية أو مناطق أخرى واقعت تحـــت الاحتلال الأجنبي في كمبوديـا .

وعلاوة على ذلك فالمادة ٢ الفقرة ٧ من الميثاق تقول بوضوح :

" ولا يوجد في الميثاق الحالي ما يخول الأمم المتحدة التدخل في شؤون تدخل تحت الولاية الشرعية لأية دولـة " .

وهذا المبدأ الهام وهو مبدأ عدم التدخل يزداد تدعما في اعلان الأمم المتحدة الخاص بعدم جـواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها .

(قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د — ٢٠))

ان الفقـرات التنفيذية ٤ و ٥ من ميثاق الأمم المتحدة تتيح لنا نظرة عميقة في أذهان أولئك الذين ساعدوا على صيغة الاعلان خلال الدورة العشرين للجمعية العامة . والفقرات تقرأ كما يلي :

" ٤— الالتزام الكامل بهذه الالتزامات هو شرط حيوى لضمان أن تعيش الأمـم مـــع بعضها في سلام لأن انتهاج أية صورة من صور التدخل لا تنتهك ميثاق الأمم المتحدة روحـا وصميما فحسب ولكن تؤدى الى خلق مواقف تهدد السلام والأمن العالميين .

٥— لكل دولة الحق الثابت الذى لا ينازع في أن تختار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون أى تدخل في أية صورة من جانب أية دولة أخرى " .

(قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د — ٢٠))

لذلك فان رأى بلادى الذى يؤمن به هو أنه ليس للأمم المتحدة لا السلطة ولا الولاية القانونية لكي تمارس تقرير المصير نيابة عن شعب خمير . ان الاختيار هو اختيار شعب خمير وحده ، وأى اجراء من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يرقى الى مرتبة تغيير القيادة القومية في جمهورية خمير سوف يكـون تدخلا صريحا في الشؤون الداخلية لأمة خمير وسوف يخلق موقفا غير مرغوب فيه وسابقة خطيرة . ان حكومة في المنفى لأية دولة مستقلة ذات سيادة قد تتحدى الحكومة الشرعية في هذا البلد .

Digitized by UNOG Library

وبدءا من ذلك فان الأمم المتحدة تحسن صنيعا اذا استجابت بطريقة بناءة الى نداء حكومة وشعب خمير في بنوم بن في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، وذلك بتأييد الخميريين من جميع الجوانـــب ومساعدتهم على اجراء مفاوضات دون شروط مسبقة بغية تحقيق سلام عادل ودائم يضمن الاستقلال والحياد ووحدة وسلامة أراضي أمة خمـــير .

Digitized by UNOG Library

الآن أنتقل الى الاقتراحين المعروضين على الجمعية العامة . واضح أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 يعبر عن الرأى الجامد والبالغ الخطورة وهو أن هذه المنظمة يجب أن تتخذ قرارا يفرض على شعب خمير قيادة حكومة تعيش في المنفى . هذا الاقتراح اذا تمت الموافقة عليه سوف يكون انتهاكا لمبدأ من مبادئ الميثاق والاعلانين الصادرين عن الأمم المتحدة واللذين أشرت اليهما من قبل ، وسوف يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة عضو ، وسوف يخلق سابقة تنطوى على خطر دائم في حين أنه لن يقدم أى حل بديل للحرب الأهلية والخسائر التي تسببها الحروب السائدة الآن في كمبوديا . ولن ينتهك فقط المبادئ الأساسية لعدم التدخل وتقرير المصير ، ولكنه سوف يفرض على شعب خمير المزيد من المآسى واراقة الدماء في حين أن الانسانية تصرخ من أجل وقف القتال وبذل جهود جادة لايجاد حل سلمي للنزاع . ان الطريق السلبي والهدام الذى ينتهكه جانب واحد ينسى الجانب الانساني في الطبيعة البشرية ، لا يجب ألا يشجع المنظمة الدولية من أن تضاعف جهودها لحث الأطراف المعنية لاجراء اتصالات فيما بينها وأن تأتي لمائدة المفاوضات . ولهذا فان وفد بلادى قد انضم الى ٢٢ وفدا آخر تفكر بنفس الطريقة وقدمنا مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.737/Rev.1 والذى نوصي بالموافقة عليه من جانب هذه الجمعية . ونحن نرفض رفضا قاطعا الطريقة التي يدعو اليها الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار الآخر الوارد في الوثيقة A/L.733 وهو لا يتمشى اطلاقا مع معاولاتنا وسوف يرفضه وفد بلادى اذا طرح للتصويت عليه .

من رأى الذين اشتركوا في تقديم مشروع القرار A/L.737/Rev.1 ... وهم استراليا وباهاماس وبربادوس وبوليفيا وكندا وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينكان وفيجي وغرينادا وجواتيمالا وهايتي وأندونيسيا واليابان وماليزيا ونيوزيلاندا ونيكاراجوا وباراجواى والفلبين وسنغافورة وتايلند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وأوروجواى ... ان الموقف في كمبوديا مبعث قلق ويهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة البلاد القريبة من هذه المنطقة . ولهذا فهناك خمسة بلاد في منطقة جنوب شرقي آسيا وبلاد أخرى في منطقة الباسيفيكي من بين الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار . يجب أن نوضح أيضا أن ثلاثة من الخمسة بلاد الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا تلتزم باخلاص بسياسة عدم الانحياز في رسم علاقاتها الخارجية . ومن ناحية أخرى ،

Digitized by UNOG Library

فمن بين الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار A/L.733 فالبلد الوحيد القريب من المنطقة هو دولة رئيسية تستضيف الحكومة التي تعيش في المنفى .

لقد درجت البلاد الخمسة أن تأخذ باعتبارها آراء أغلبية البلاد الواقعة قريبا من المنطقة التي توجد فيها القضية المعروضة على الأمم المتحدة . لذلك فأملنا أنه حين ننتقل الى موضوع يتعلق باقليمنا نرجو أن تظهر الدول الأخرى حسن النية والتفهم .

ان مشروع القرار الذى اشترك وفد بلادى في تبنيه مبني على الايمان بأن شعب خمير نفسه يجب أن يسمح له بحل مشكلة أساسية بوسائل سلمية بمنأى عن التدخل الخارجي ، وأن نص هذه التسوية السياسية يجب أن يتم التوصل اليه من جانب السكان الأصليين أنفسهم دون أى اجراء من جانب الأمم المتحدة والذى يمكن أن يمس مسبقا قرار شعب خمير نفسه وخاصة فيما يتعلق بموضوع قيادتهم الوطنية . وهذا الايمان واضح في ديباجة المشروع .

وحتى نشجع على تسوية سلمية للنزاع الحالي في كمبوديا فان الفقرة التنفيذية من مشروع القرار هذا تحث الأطراف المعنية على أن تجرى مفاوضات وعلى السكرتير العام أن يقدم المساعدة الملائمة للأطراف ويدعو جميع الدول الأعضاء الى أن تحترم نتيجة هذه المحادثات . وعلاوة على ذلك وحيث أن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة تقترب من نهايتها وحتى نعطي للسكرتير العام الوقت الكافي ، ولكي نتجنب أى اجراء يمكن أن يمس هذه الجهود ، فلن يكون من الممكن للجمعية العامة أن تتخذ أى اجراء آخر نحو هذا الموضوع .

انه من رأى الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار رقم (A/L.737/Rev.1) أنه من اللازم على هذه المنظمة أن تمارس الجهود نحو ايجاد حل سلمي لهذا النزاع . ولسوء الحظ لم يكن بالامكان أن نؤكد على الأبعاد الدولية لقضية كمبوديا والتي مازالت تؤدى الى توتر وصراع ولم يكن بالامكان أن نمد مزايا سياسة الوفاق الى هذا الجزء المنكوب بالرغم من العزم على تشجيع سياسة التفهم والتسامح في دوائر عديدة ومن أهداف الأمم المتحدة كما ورد في المادة ١ الفقرة ٢ من الميثاق :

" اقامة علاقات ودية بين الأمم مبنية على احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير مصير الشعوب واتخاذ الاجراءات الأخرى المناسبة لدعم السلم العالمي " .

Digitized by UNOG Library

هذا الهدف الهام يمكن أن يتحقق اذا أعطي لمشروع القرار A/L.737/Rev.1 الفرصة التي يستحقها وذلك بعرضه للتصويت قبل أي اقتراح آخر حول هذا الموضوع . لذلك ونيابة عن الذين اشتركوا في تبنيه فاني أطلب رسميا اعطاء الأولوية لمشروع القرار A/L.737/Rev.1 وذلك وفقا للمادة ٩١ من لائحة الاجراءات حتى يطرح للتصويت عليه أولا .

ان وفد بلادي يود أن يؤكد لهذه الجمعية أننا جادون في محاولاتنا لتشجيع السلام والانسجام في الاقليم الذي نعيش فيه . وفي هذا المقام فان شعب تايلند قد شجعته التطورات السياسية الأخيرة في لاوس . ولقد قال وزير خارجية بلادي في البيان الذي ألقاه في المناقشة العامة ما يلي :

" ان التطورات الأخيرة في المجال السياسي في مملكة لاوس كانت أكثر من أن تكون مشجعة . ان الارادة السياسية التي نفتقر اليها في منازعات سياسية أخرى ، يبدو أنها قوى مشجعة دفعت الأطراف المختلفة في لاوس الى أن تدخل في مناقشات جادة للوصول الى حل وسط واتفاق حول تكوين حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ومجلس الائتلاف السياسي الوطني في لاوس ، تحت القيادة الفعالة والمحايدة لسمو الأمير سوفانا فوما . ومن أمل وايمان مملكة تايلند والبلاد الأخرى الشقيقة أن لاوس في اطارها الحالي سوف تكون لها فرصة أكبر لتحقيق النجاح والمحافظة على استقلالها وحيادها . وحكومة بلادي تقدم التأييد والتعاون الكامل لشعب وحكومة لاوس في جهوده من أجل تحقيق السلام والاستقرار والذي سوف يكون له تأثير ايجابي على الدول المجاورة الأخرى " .

لذلك فمن أمل حكومة وشعب تايلند أن المشكلات السياسية التي تواجه حكومة خمير سوف تحل بطريقة سلمية من جانب شعب خمير نفسه دون تدخل خارجي . ومنذ أسابيع قليله مضت فان الجمعية العامة قررت بشأن قضية قبرص أن تنتهج طريقا ايجابيا لايجاد حل سلمي وحث الأطراف المعنية لكي تواصل مفاوضاتها التي تؤدي الى تسوية سياسية . وان ممثل وفد غير منحاز أدلى بالبيان الملائم الآتي خلال مناقشة قبرص ، وقال :

" ان من ايمان وفد بلادي أنه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة داخلية ولا يمكن أن يفرض

Digitized by UNOG Library

من جانب قوى خارجية . ان المشكلة الداخلية بين القبارصة سواء كانوا ينتمون الى جالية أو أخرى ، يجب أن يأتي من الداخل ويرضي لهم وحدهم أن يقرروا شكل الحكومة التي يعتقدون أنها تلائمهم أكثر " .

Digitized by UNOG Library

لذلك فنحن نشارك توجيه نداء الى جميع الدول في أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا . ان الويلات المأسوية التي عانى منها شعب خمير هي مصدر قلق عميق ، ليس فقط بالنسبة لتايلند ، ولكن بالنسبة لجميع الدول الأخرى في المنطقة . ان شعب تايلاند الذي يرتبط مع شعب خمير بروابط وثيقة تاريخية وثقافية لا تريد له أي رغبة أخرى الا أن يرى السلام والاستقرار يعودان الى هذا البلد .

أخيرا أود أن أختتم كلمتي بهذا الاقتباس الآتي من كلمة وزير خارجية بلادي :

" ان تايلند سوف تواصل سياسة حسن الجوار والتعاون السلمي مع جميع الدول في المنطقة بغض النظر عن ميولها السياسية أو نظامها الاقتصادي . ان مصالح الأمن لكل دولة في الاقليم لا يمكن أن تضمن الا عن طريق الالتزام الكامل بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي . وفي هذا المقام فان تايلند لن تكون مقصرة " . (الجلسة ٢٢٥١ ص ١٢٢) *

السيد باريبرو (باراغواي) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد باراغواي يضم صوته الى المتحدثين الذين أعربوا عن ألمهم الشديد بسبب موت يوثانت الذي خدم الأمم المتحدة باخلاص وتفان ويقدم تعزيته للأمين العام ولحكومة بورما والى وفد بورما والى أسرة الفقيد العظيم .

ثمة مجموعة من البلاد قد قدمت للجمعية العامة طلبا لادراج بند اضافي لجدول أعمال الدورة الحالية وقدمت مشروع قرار يدعو الى اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا .

ما هو المقصود من مشروع القرار المذكور . اننا نتساءل ما هو الهدف من ذلك ؟ ان مجموعة من البلاد لأسباب تتعلق بالايديولوجيات أو لاعتبارات سياسية تريد أن تجعل من حق الأمم المتحدة - التي هي وحدة ذات طابع دولي حكومي - أن تعيد الملكية في جمهورية خمير بالرغم من رغبة الشعب المشروعة في هذا البلد . وبهذا تكون الأمم المتحدة حكومة دولية تعطي شهادة صحة لحكومة ما ضد الحكومة الشرعية لبلد عانى من الحرب .

---

* تولى السيد باندا (زامبيا) - نائب الرئيس - الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ان المشتركين في مشروع القرار يرون أن حكومة جمهورية خمير حكومة وطنية بالرغم من أنها هي التي حلت محل النظام السياسي للدولة بدون أي توقف وذلك لمجرد أن هذه الحكومة الجمهورية تدافع عن نفسها وتتمسك بسيادة هذه البلاد .

فكيف نستطيع اذن أن نصف الحكومة الأخرى المناوئة التي لا يتوفر لديها الاستمرار القانوني المطلوب لكي تثبت شرعيتها وقانونيتها والتي تعرضت للزوال عن طريق البرلمان . تلك الحكومة الموجودة في بلاد أجنبية والتي ليس لها أي نفوذ حقيقي ازاء شعب خمير والتي تحيا تحت حماية دولة أجنبية والتي تدعي أنها معترف بها وتريد أن يقر بها في المنظمة الدولية بالرغم من أن ميثاق هذه المنظمة الدولية يمنع من التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد .

اذا كانت الحكومة الملكية للوحدة الوطنية تمارس نفوذها في بلادها فيجب أن تتوفر لها سمات الدولة ويجب أن تكون قد أقرت بها كافة الدوائر والأمم المتحدة . الى أين سينتهي هذا وماذا سيكون مصير الأمم المتحدة بصفتها منظمة دولية اذا تأثرت بمثل هذه الطلبات واعتدت على مبادئ الميثاق وتدخلت في خلافات الشعوب الداخلية .

ان هذا سيكون أمرا خطيرا وقد يكون من يشجع مثل هذا الاجراء في الغد ، ضحايا لمثل هذه السابقة التي تستهدف الاعتداء على النظام العادي للعلاقات بين الدول ذات السيادة .

ماذا سيحدث اذا وافقنا على مشروع القرار المذكور ؟ واذا قررت حكومة الأمير سيهانوك أن تغير العاصمة لاختيار عاصمة أخرى تناسبها ، فماذا سيحدث في هذه الحالة ؟ ان شعب خمير في هذه الحالة قد يحاول أن يقبل رغبة حكومته الموجودة اليوم في بكين والتي قد توجد غدا في بلد آخر . اذا تمت الموافقة على مشروع القرار فاننا سوف نكون أمام افلاس للقيم التي تتحكم في العلاقات الدولية . ان مثل هذا القرار المشؤوم قد ينشئ ـ اذا تمت الموافقة عليه ـ أمورا ستكون لها نتائج خطيرة غير متوقعة . وسيكون هذا تطبيق للسياسة المارقية . وعلى العكس من ذلك يجب أن تترك للشعوب الفرصة في حل مشاكلها الداخلية .

فمن المبادئ التي تقوم عليها كل الأنظمة الدولية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد واحترام الاختيار الحر لتقرير المصير وسيادة الشعوب الكاملة . وكما قال من قبل سفير اورغواي :

Digitized by UNOG Library

"لولا أني أحس بكل تقدير لعدد من الدول التي اشتركت في تقديم مشروع القرار هذا ، ولولا احترامي لكم جميعا لقلنا أننا أمام محاولة لاجراء شامل لجعل الأمور تزيد سوءا . ان شعب خمير الفقير يجب أن يكون حرا في تقرير مصيره " .

ان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يجهل ما هي المشاعر العادلة أو غير العادلة ، أو ما هي الاعتبارات التي دعت مجموعة أيديولوجية أو أخرى لاتخاذ موقف معين . اننا لا يجب أن نتخذ قرارا يزيل الانسجام بين الدول . ان الأغلبية حتى لو توفرت يجب ألا تطغى على القيم السامية التي يجب أن تحترم .

فنحن أمامنا شعب له سيادته وله حكومته ونجد أن هذه الحكومة تقيم علاقات دبلوماسية مع كافة الدول . أما العصابات التي تقاوم فليس لها قاعدة حقيقية في شعب خمير وهي تزود من الدول المجاورة . ونجد أن الشعب يكافح من أجل وحدته الوطنية ومن أجل المحافظة على الحرية وعلى نظام ديمقراطية .

هناك أنهار من الحبر والعرق والكلمات وآلاف من الأعمار كانت في ثمن حرب كوريا وكانت هناك صعوبات خارجية تهدد وحدة بلد . هل من حقنا أن نفرض نفس المصير على جمهورية خمير عن طريق اتخاذ قرار من قبل الأمم المتحدة ، والذي سيعترف بجزء أو بطرف من الممثلين ويطرد الممثلين الآخرين ؟

Digitized by UNOG Library

هل سنعطي طابعا شرعيا للحكومة التي توجد خارج البلاد ، وتحرم الحكومة الموجودة بالعاصمة من صفتها القانونية ؟ أين ستنتهي بنا مثل هذه الاجراءات الغريبة ؟ واذا اعتقدنا أن كثيرا من البلاد التي وافقت على مشروع القرار قد اتخذت معيارا مختلفا عن ذلك بالنسبة لمشكلة الصين القارية وجمهورية الصين فما هي اذن نهاية المطاف .

اننا نقول أنه لصالح الأمم المتحدة وهيبتها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول ، ونظام الأخلاق والحضارة ، والسلام والعدالة واستتباب الطمأنينة في العالم . يجب أن نبعد هذا الاجراء الذى سيلغي أقل القيم القانونية المتبعة بين الدول وسيجعل الانسانية تتعرض الى نتائج خطيرة بسبب المطامع الدولية .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادى أن يشرح بايجاز لماذا انضم الى الذين تبنوا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737 ولماذا نؤيد طلب اعطاء الأولوية لهذا المشروع على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 .

ان موقف وفد بلادى فيما يتعلق بقضية تمثيل جمهورية خمير في الأمم المتحدة يحكمه ايماننا بأن شعب خمير يجب أن يسمح له بحل مشكلاته وأن يقرر مستقبله السياسي بنفسه ، دون أى تدخل خارجي في أى صورة من الصور . وايماننا مبني على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى . وهذا المبدأ وارد في المادة ٢ ، الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة والذى يمنع الأمم المتحدة من التدخل في شؤون تدخل في الولاية القانونية الداخلية لأية دولة .

وفي الموافقة على الاشتراك في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737، فان وفد سنغافورة لم يتأثر بمسألة ما اذا كنا نؤيد أو لا نؤيد ، حكومة الرئيس لون نول في بنوم بن من ناحية ومن ناحية أخرى ، المجموعة المعادية الأخرى التي يقودها الأمير نوردوم سيهانوك . وفي الواقع فان وفد بلادى لن يهتم بما اذا كان الرئيس لون نول يستمر في السلطة ، أو ما اذا كان شخص آخر بما في ذلك الأمير سيهانوك ، يتولى قيادة ذلك البلد . ولكن ، وفد سنغافورة يبني قراره كلية على المبدأ الأساسي لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى .

ان الالتزام الصارم لوفد بلادى بهذا المبدأ المهام يؤدى بنا الى هذه النتيجة وهي أن الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة لا يجب أن تقرر ، ولا يجب أن يطلب من أعضائها ، أن يتخذوا قرارا بشأن ما اذا كان من يمثل في أي بلد مستقل أو أي نوع من الحكومة يوجد في مثل هذا البلد . ونحن نجد من ناحية المبدأ ، أننا أعضاء الأمم المتحدة لا يجب أن يطلب منا جماعة ، أن نصدر أحكاما حول الشؤون الداخلية ، والمنازعات وصراعات الأمم المستقلة ، لأن هذه مسائل يجب أن تقرر بطريقة ملائمة من جانب شعوب البلاد المعنية .

أما أن نفعل خلاف ذلك فاننا بذلك ، نخلق سابقة تنطوي على تبعات خطيرة بالنسبة لهذه المنظمة وبالنسبة لأعضائها أيضا . ونحن نؤمن بهذا الرأي لأن هناك مواقف قائمة ، وسوف تنشأ في المستقبل ، والتي نجد فيها أن أمما مستقلة تصادف اضطرابات سياسية داخلية ، أو منازعات وصراعات ذات أبعاد مختلفة . واذا لم يسمح لشعب في بلد ما بأن يحل مشاكله بنفسه ، واذا اعترفت الأمم المتحدة أنه من وظيفتها أن تفرض قرارها على شعب مثل هذا البلد ، فان هذا سوف يفتح الباب أمام تورط مماثل للأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لكل بلد يمكن أن يعاني من مشكلة داخلية مشابهة .

لذلك فان موقف وفد بلادي مبني على المبدأ ولا يرتبط بأي شخصية . وسوف يكون من الخطأ أن يوصف موقفنا بأنه موال لـ "لون نول" أو مجاف لـ "سيهانوك" . أقول في الواقع ان الامير نوردوم سيهانوك تمتع دائما باحترام واعجاب شعب حكومة سنغافورة . ونحن نعتبر من بين منجزاته البارزة العديدة أنه خلال فترة حكمه نجح في المحافظة على السلام في مملكة كمبوديا وفي منع مملكته من أن يزج بها في حرب فيتنام . ان مشاعرنا الايجابية للأمير سيهانوك لم تمنعنا ، ولن تمنعنا ذلك ، عن المبدأ الهام الذي يتعرض للخطر في هذه المناقشة وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان لشعب جمهورية خمير مطلق الحق في أن يقرر الحكومة التي يريدها ؛ وطالما أنه توجد حكومة في مدينة بنوم بن الحاصمة مواضع أنها تسيطر وتمارس سلطتها الدولية وتقوم بالتزاماتها العالمية ، فان لممثلي هذه الحكومة الحق في أن يحتلوا مقعد جمهورية خمير في الأمم المتحدة . أما اتخاذ أي قرار خلاف ذلك فسوف يكون تدخلا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لجمهورية خمير .

Digitized by UNOG Library

لهذه الأسباب فان وفد بلادى يوصي بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737 للموافقة عليه من جانب الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠

Digitized by UNOG Library